مقدمة:

لقد ارتبطت طريقة ارتكاب الجريمة مع تطور العصر وتقدمه, فإذا كانت ترتكب في العصور البدائية بوسائل تقليدية, فإن رقي المجتمع في شتى المجالات العلم والتكنولوجيا قد شهد نمط جديد من الإجرام الخطير, أطلقت عليه الجريمة المنظمة, وقد ساد النمط من الاجرام في البداية في الدول المتقدمة وبدأ نشاطه يستفحل في المجتمعات كافة دون أن تقف الحدود الإقليمية عائقا أمام أنشطته ولعل هذه الظاهرة الإجرامية الجديدة هي الانعكاس السلبي للعولمة, والتي تتألف من أفعال غير المشروعة على درجة عالية من الخطورة ويتبين من ذلك أن العولمة بأبعادها المختلفة, وتلاقيها مع ثورة المعلومات والاتصالات قد أتاحت فرصة ملائمة أمام الإجرام المنظم لاستغلال ذلك,ليمد أنشطته وأعماله الغير المشروعة على المستوى الإقليمي والعالمي.

عبرت الجريمة المنظفة الحدود الإقليمية لتصل إلى أي مكان يكون هدفا تصوب نحوه الغاية الإجرامية بغية جلب الأموال, جراء الاعتداء على الممتلكات والأشخاص والاقتصاد مستعملا في ذلك, الوسائل التكنولوجية وأحدثها التي كانت في وقت ما لا تشكل مشكلة عالمية, وإنما نقول محلية أو إقليمية إذ ترجع جذورها إلى عصابات المافيا التي ظهرت في أوربا خاصة إيطاليا, ثم انتقلت إلى أمريكا بعدها إلى دول أمريكا اللاتينية لتعم العالم في الوقت الحاضر.

من هذا المنطلق ظهرت الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود,و الحد من أثارها الوخيمة, فظلت وجهة الدول المتقدمة خلال القرن الماصي البحث أو تعديل العوامل والظروف التي تؤدي إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود, إلى أن وصل الامر إلى ضرورة التدخل المجتمعي, في جهود الوقاية منها فتبعت معظم الدول مدرسة الدفاع الاجتماعي الحديثة عن طريق أحداث إجراءات وقائية لحماية الجماعة والمجتمع, هذا ما أكده رئيس اتحاد التجمع الأوروبي للوقاية من الجريمة "جلبير بون سيزون" ولعلى أخطر ظاهرة إجرامية عرفها العالم في القرن الأخير, جرائم العنف والإرهاب التي اتسعت دائرتها في الآونة الأخيرة, حيث شهد مسرح الأحداث الدولية العديد من النشاطات الإرهابية التي تجاوزت آثارها حدود الدولة الواحدة, لتمتد إلى عدة دول مكتسبة بذلك طابعا عالميا وهو ما جعل هذه الجريمة لا تشكل فقط تهديدا أمنيا لاستقرار الأفراد والدولة

وإنما أيضا جريمة ضد النظام الدولي ومصالح الشعوب الحيوية وأمن وسلامة البشرية وحقوق وحريات الأفراد الأساسية, ومع تصاعد هذه الأعمال وانتشارها في أرجاء العالم وارتباطها بغيرها من الجرائم سعت الدول إلى إيجاد وسائل قانونية وعلمية لمتابعتها وقمعها على المستوى الداخلي والدولي سواء من خلال توحيد الجهود وإبرام اتفاقيات دولية شارعه لتجريم هذه الجرائم والحيلولة دون إفلات مرتكبيها من العقاب وهو ما جسده سن الدول تشريعات عقابية تتناسب مع خطورة هذه الأعمال من جهة, وكذلك حرص الدول باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإجرام المنظم العابر للحدود ولم تعد الجريمة المنظمة تهديدا جديدا لدول المتقدمة فحسب بل أصبحت خطرا حقيقيا يهدد الدول النامية وتلك التي تمر بمرحلة التحول الاقتصادي كالجزائر مثلا, إذ لا يسلم مجتمع من المجتمعات من أنشطتها, طالما أن المنظمات الإجرامية التي تمارس تلك الأنشطة تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح, وبأقل مخاطر ممكنة التي قد تتعرض لها نتيجة تنفيذ القوانين.

أسباب اختيار الموضوع:

من جملة الأسباب والباعث التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع الأتي:

- معرفة الخطر الذي تشكله الجريمة المنظمة كنمط من أنماط العصر الحديث ومخاطرها وآثارها التي لا تقتصر على الدولة أو الدول التي ترتكب فيها بل تجاوزها للحدود الإقليمية للدولة الواحدة إذ أن أنشطتها تمارس على مستوى دولي واسع بهدف تحقيق أقصى الأرباح.
- الاطلاع أكثر على ما يسمى فكرة عالمية الجريمة وبالتالي عالمية النص الجنائي في شقه المتعلق بالجريمة المنظمة.
- معرفة سبب اهتمام المجتمع الدولي بالجريمة المنظمة من حيث دراستها وتحليلها وبيان أنماطها واتجاهاتها هل لكونها مشكلة تواجه العالم بأسره أم لإيجاد أنجع الوسائل الفعالة في التصدي لها.
- الاطلاع على ردود الفعل الدولية بعد عدم قدرة الدول انفراديا على مكافحتها إذ أن أنشطتها أصبحت عبر الدول بفضل ما تقيمه من تحالفات إستراتجية مع سواها من المنظمات, الإجرامية ويتطلب مكافحتها تعاون الدول فيما بينها.

- عدم وجود دراسات وبحوث كافية تتناول هذا الموضوع, من الناحية القانونية ولهذه الأسباب ولأسباب أخرى يصعب حصرها فقد أصبح هذا الموضوع شأنا قضائيا ووطنيا ودوليا يدفع للبحث والفهم الجيد لجميع جوانب هذا النوع من الإجرام.

أهمية الموضوع:

العولمة بجميع مناحيها وما أفرزنه من تغيرات في حركة الأفكار والأموال السلع وكذا الاتصال والمعلومات جعلت الحدود بين الدول مفتوحة لشتى الآثار وأجبرت الدول على التكيف مع السياسات الجديدة التي تمليها الضرورات العالمية، ومنها الناحية القانونية حيث أن الدولة بمفردها لا تملك تشريعاتها القدرة على مجابهة جميع الجرائم التي تقع داخل حدودها السياسية لذا لا بد من مشاركة غيرها من الدول ، وكمثال عن ذلك غسل الأموال، فعولمة القوانين الجنائية أدى إلى ظهور سياسة جنائية دولية.

تأتي ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع نظرا لأن كل المؤثرات توضح اتجاه حجم الإجرام المنظم للزيادة عالميا مما يفرض على الدول الفهم الجيد لهذه الظاهرة, وبتالي أخذ بعين الاعتبار كل الظروف المحيطة به وكذا نتائج انتشاره وآثاره على المجتمع ككل وذلك عند تطبيق القانون, انطلاقا من ذلك تأتي أهمية هذا البحث في أنه يمكننا من التطرق إلى كيفية توحيد النص الجنائي –موضوعيا وإجرائيا– لمكافحة هذه الجريمة دوليا ووطنيا انطلاقا من ما وضع من سياسة جنائية موحدة لملاحقة ومحاصرة الجناة وقواعد جديدة للاختصاص خارج الحدود ثم الجهود والسعي من أجل توسيع توحيد السياسة الجنائية.

إشكالية البحث:

ساهم المجتمع الدولي منذ التفطن لهذا النوع من الإجرام في مكافحتها من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليه معظم الدول وبالتالي إدراجها ضمن قوانينها الداخلية وعليه لا بد من أن ثار بعض المسائل بصدده سواء من حيث التجريم وحيث العقاب أو من حيث الإجراءات.

وباعتبارأن مبدأ الشرعية ينظم الميدان الجزائي بكل فروعه وبالضرورة فإن البحث في هذه المسائل يثير عدة إشكاليات منها:

كيف يتم توحيد النص الجنائي لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود؟

المنهج المتبع:

هذه التساؤلات تقع ضمن إشكالية علمية جديرة بالبحث والتمحيص وفق دراسة قانونية منهجية تكون تحليلية مقارنة؛ باعتبارها من المناهج البحثية التي لا تقتصر على وصف وتشخيص تلك الظواهر بل تتعداها إلى تقييم القواعد الجزائية المقررة وما ينبغي أن تكون عليه لاستيعاب هذه الظاهرة، وسوف يساعدنا المنهج المقارن للتعرف على اتجاهات السياسة الجنائية الوطنية واتجاهات السياسة الجنائية الدولية المقررة في هذا الشأن، مع مراعاة أن دراستنا لتلك القوانين تكون لدول تختلف في أنظمتها القانونية لا يربطها قاسم مشترك سوى سعيها إلى توحيد النص الجزائي لمكافحة الجريمة المنظمة.

التصريح بالخطة:

نتناول بالدراسة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ومواجهة التشريعات الوطنية لها في فصلين نخصص الفصل الأول لدراسة السياسة الدولية وخصوصيات القواعد الإجرائية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وفق مبحثين، المبحث الأول نتعرض من خلاله إلى السياسة الإجرائية في إطار التعاون الدولي ونفرد المبحث الثاني لدراسة خصوصيات القواعد الإجرائية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

أما الفصل الثاني المعنون باسم الاتجاهات السياسية الجنائية والسياسة العقابية والتنفيذية ودورهم في مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، فنخصص المبحث الأول منه لدراسة اتجاهات السياسة الجنائية في مواجهة هذه الجريمة من حيث موقف سياسة التشريع الدولية والوطنية منه ا، والسياسة التجريمية المقررة للتصدي لها وفي المبحث الثاني؛ نتناول السياسة العقابية والتنفيذية ودورهما في مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من خلال دراسة فحوى ومضمون هذه السياسة العقابية في عدد من القوانين الوطنية ثم سياسة العقاب الدولية وننتقل إلى تبيان السياسة التنفيذية والإجرائية المقررة للتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود من خلال الكشف عن آليات التعاون القضائي والسياسة الإجرائية المتبعة الخاصة لمواجهة هذه الجريـــــمـــة، نختم دراستنا بعرض ما تم التوصل إليه من نتائج وأخيرا التوصيات.